Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 8, 2026, 10222

Deanship of Scientific Research

How Rarely Al-Qari Refers to Ibn Hajar Al-Haytami in his Book Al-Mirqat

Ahmed Mohammed Shaddad [*], ***Rafid Hamid Sweidan***

Department of Arabic Language College of Art, University of Anbar, Al Anbar, Iraq.

Received: 28/12/2024
Revised: 19/1/2025
Accepted: 18/2/2025
Published online: 1/3/2026

[*] *Corresponding author:*
ahm23a1011@uoanbar.edu.iq

Citation: Shaddad, A. M., & Sweidan, R. H. (2026). How Rarely Al-Qari Refers to Ibn Hajar Al-Haytami in his Book Al-Mirqat. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(8), 10222.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10222

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study examines the accuracy of Al-Qari's claim in *Mirqat Al-Mafatih Sharh Mishkat Al-Masabih* that Ibn Hajar Al-Haytami made unusual linguistic interpretations. It aims to clarify their scholarly disagreement and determine whether Al-Qari's critique is valid.

Methods: The study follows an analytical approach based on established linguistic principles to assess the correctness of Ibn Hajar's interpretations.

Results: The study identifies instances where Al-Qari deemed Ibn Hajar's interpretations unusual. It finds that while Al-Qari is sometimes justified in his critique, in other cases, Ibn Hajar's interpretations are linguistically valid. Additionally, Al-Qari often relies on earlier scholars, and his use of *Ighrab* (unusual interpretation) does not necessarily indicate error but rather complexity or rarity.

Conclusions: The study confirms that many of Ibn Hajar's interpretations have valid linguistic foundations. It is divided into two sections: one analyzing nouns and the other examining verbs and particles, with each section structured around specific linguistic issues.

Keywords: Disagreement, Ibn Hajar Al-Haythami, Al-Qari, Shrih of Al-Mufassal.

مَا أَغرَبَهُ القارِيّ في كِتابِهِ المِرقاةُ عَلى ابْنِ حَجَرٍ الهَيتَمِيّ

أحمد محمد شداد*، رافد حميد سويدان

قسم اللغة العربيَّة، كليَّة الآداب، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق

ملخّص

الأهداف: هدفتْ الدراسةُ إلى بيانِ صحَّةِ ما قالهُ القاريّ في كتابهِ مرقاةُ المفاتيحِ شرحُ مشكاةِ المصابيحِ من أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في توجيههِ بعضَ الألفاظِ، وبيانِ الخلافِ الدائرِ بينهم، والتصريحُ فيما إذا كانَ مَا قالهُ القاريّ صوابٌ أمْ لا.

المنهجيَّة: استعملتُ في الدراسةِ المنهجَ التحليليّ باتّباعِ ما قعَّدَ علماءُ اللغةِ من قواعدَ رسموا من خلالِهَا طريقًا واضحًا للباحثينَ للسيرِ بخطاها.

النتائج: وقفتِ الدراسةُ على بيانِ مواضعِ إغرابِ القاريّ لابنِ حجرٍ الهيتميّ، فنجدُ القاريّ تارةً يكونُ محقًّا في تغريبهِ، ونجدهُ تارةً أخرى غيرَ محقٍ في تغريبهِ؛ لأنَّ لتوجيهِ ابنِ حجرٍ وجهٌ في العربيةِ، كما يتضحُ لدينا أنَّ القاريّ كانَ في أكثرِ أقوالهِ ناقلًا لمن سبقهُ من العلماءِ، وكذا بيَّنت الدراسةُ أنَّ كلمةَ الإغرابِ التي استعملها القاريّ لا تكونُ كلمةً صريحةً دالةً على تخطئةِ التوجيهِ وإنَّما تدلُ على البعدِ والغموض.

الخلاصة: بنيتُ الدراسةَ على المواضعِ التي صرَّحَ فيها القاريّ في كتابهِ مرقاةُ المفاتيحِ شرحُ مشكاةِ المصابيحِ من أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في توجيههِ بعضَ الألفاظِ، وبعدَ الرجوعِ إلى أقوالِ العلماءِ وبيانِ ما إنْ كانتِ الكلمةُ تحملُ وجهًا في العربيةِ أمْ لا، تبيَّنَ لنا أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ لم يغربْ في توجيههِ لبعضِ الألفاظِ، وأنَّ هذهِ الألفاظَ لها وجهٌ في العربيةِ، وقسَّمتُ هذهِ الدراسةَ على مبحثينِ، الأولُ يختصُّ بدراسةِ الأسماءِ، والثاني يختصُّ بدراسةِ الأفعالِ والحروفِ. واحتوى كلُّ مبحثٍ على عددٍ من المسائلِ، و أوسمتُ كلَّ مسألةٍ بعنوانٍ، ومن ثَمَّ الشروعُ بدراسةِ المسألة.

الكلمات الدالَّة: أغرب، ابنِ حجرٍ الهيتميّ، القاريّ، شرحُ المفصل.

المقدّمة:

هذا بحثٌ في علمِ النحوِ دعامةُ العلومِ العربيَّةِ؛ إذ منه تستمدُّ العونَ وترجعُ علومُ العربيةِ قاطبةً إليهِ في جليلِ مسائلِها وفروعِ آرائِها، وهو يتناولُ موضوعي عبارةً كررهَا الشيخُ علي القاريّ كثيرًا في كتابهِ مرقاةُ المفاتيحِ شرحُ مشكاةِ المصابيحِ، وهي "أغربَ ابنُ حجرٍ في توجيهِهِ كذا"؛ إذ تناولتُ كلمةَ الإغرابِ التي ذكرها القاريّ في توجيهِ للألفاظِ ودرستُها بصورةٍ مفصلةٍ جامعًا الأشتاتَ المبعثرةِ في كتبِ النحويينَ واللغويينَ، مردفًا كلَّ ذلكَ بدراسةٍ تحليليةٍ شاملةٍ لتوجيهِ ابنِ حجرٍ الهيتميّ، وبيانِ ما إنْ كانَ القاريُّ أصابَ في تغريبهِ لابنِ حجرٍ الهيتميّ أمْ لمْ يُصِبْ، وارتأيتُ أنْ تكونَ شاكلةَ بحثي على مبحثينِ احتويا على عدَّةِ مسائلَ، وأوسمتُ كلَّ مسألةٍ بعنوانٍ، ثُمَّ كانتْ منهجيَّةُ الدراسةِ في كلِّ مسألةٍ أنْ أذكرَ موطنَ شاهدِ الإغرابِ ثُمَّ أنطلقُ إلى إلمامٍ تامٍ بالمسألةِ بعرضِ ما قالهُ شرَّاحُ الحديثِ وعلماءُ اللغةِ، وبيانِ فيما إنْ كانَ قولُهُمْ يُؤيِّدُ قولَ القاريّ أو قولَ ابنِ حجرٍ الهيتميّ، ومنْ ثَمَّ يأتي دورُ الباحثِ ليبيِّنَ رأيهُ ما إذا كانَ القاريّ محقًّا في تغريبهِ لابنِ حجرٍ أم لم يكنْ محقًّا، وممَّا ينبغي ذكرهُ أنَّ هذهِ الدراسةَ كانتْ انتقائيةً لبعضِ مواضعِ الإغرابِ وليستْ على إطلاقها.

وفي آخرِ المطافِ تأتي خاتمةُ البحثِ ونتائجهُ ثُمَّ ثَبتٌ بأهمِّ المصادرِ والمراجعِ.

التمهيد: ما أغربهُ القاريّ على ابنِ حجرٍ الهيتميّ في كتابهِ المرقاة.

بادِئَ ذي بدءٍ فإنَّ كتابَ المرقاةِ هو شرحٌ لمشكاةِ المصابيحِ للخطيبِ العمري التبريزي (737هـ)، والمشكاةُ أيضًا بدورهِ مبنيٌّ على جهودِ الإمامِ البغويّ(516هـ) في مصابيحِ السنةِ. ويعتبرُ مؤلفُ المرقاةِ الملا علي القاريّ أحدَ صدورِ العلمِ الأفاضلِ، وعمدةُ المحققينَ الأماثلَ، كانَ إمامًا في القراءاتِ وصنَّفَ في علومٍ كثيرةٍ منها: الفقهُ والحديثُ، والتفسيرُ، واشتهرَ القاريّ بكثرةِ المؤلفاتِ ويُعدُّ كتابهُ المرقاةُ من أهمِّ مؤلفاته.

في الواقعِ إنَّ المتمعنَ في اللغةِ وعلومِها بمجردِ اطلاعهِ على كتابِ مرقاةِ المفاتيحِ شرحُ مشكاةِ المصابيحِ حتمًا سيلاحظُ كثرةَ تعقّبِ القاريّ على ابنِ حجرٍ الهيتميّ، وفي الوقتِ ذاتهِ سيلاحظُ أنَّ القاريّ صرَّحَ في مواضعَ كثيرةٍ أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في توجيهِهِ بعضَ الألفاظِ، وهذا بحدِّ ذاتهِ يفسحُ بابًا واسعًا للباحثينَ لبيانِ حقيقةِ الخلافِ الدائرِ بينهم. وحريٌّ بنا أنْ نطَّلعَ على ما قالهُ أصحابُ المعاجمِ في بيانِ معنى لفظةِ الإغرابِ، قالَ الخليل: «والغُرْبَةُ: الاغتِرابُ من الوطن. وغَرَبَ فلانٌ عَنَا يَغْرُبُ غَرْبًا أي تنحى، أغربته وغَرَّبْتُه أي نحيته. والغُرْبَةُ: النَّوَى البعيد، يقال: شقت بهم غربة النوى» (الفراهيدي، (د.ت)، 410/4). وكذا بيَّنَ الخطابي معنى الإغرابِ قائلًا: « إن الغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما أن يراد به بعيدُ المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام من بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلام القوم وبيانهم، وعلى هذا ما جاء عن بعضهم وقال له قائل: أسألك عن حرف من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريب أنت وأمثالك من الدخلاء فيه» (الخطابيّ، (1982)، 71/1)، وقالَ الخراط: « والغريب هو البعيد عن وطنه، وسُمِّيَ الغُرابُ غرابًا لكونه مُبعِدًا في الذهاب، والغريب من الكلام: الغامضُ. وأغرب الرجل إذا جاء بشيء غريب. والشعرة الغريبة حَدَث في الرأس لم يكنْ من قبلُ، وأتى في كلامه بالغريب إذا كان بعيدًا عن الفهم» (الخراط، (د.ت)، 3)، ويمكنُ القولُ إنَّ معنى الإغرابِ الذي ذكرهُ الخطابي هو أقربُ المعاني التي يتحققُ عبرَهُ المرادُ من لفظةِ الإغرابِ التي ذكرها القاريّ، فالقاريّ استخدمَ لفظةِ الإغرابِ في نقدهِ وتعقُّبهِ لابنِ حجرٍ الهيتميّ في توجيهاتهِ، وهي لفظةٌ تحملُ تحتَ طيَّاتِها وصفًا لأخلاقِ العلماءِ ودقةِ اختيارهم للكلماتِ الأنيقةِ في سياقِ نقدِ الرأي المخالف، فلفظةُ الإغرابِ يمكنُ أن يفهمَ منها أنَّها خلافُ المشهورِ، ويمكنُ أن يكونَ الإغرابُ هو مخالفةُ الاستعمالِ المعهود، ويمكنُ أن يفسرَ الإغرابُ على أنَّهُ القلةُ أو الشذوذُ. لذا كانَ من الواجبِ أن نقفَ على هذهِ اللفظةِ التي ذكرها القاريّ معقِّبًا بها على توجيهاتِ ابنِ حجرٍ الهيتميّ ومناقشتِها واختيارِ التوجيهِ الصائبِ، وهذا ما سنجدهُ في ثنايا البحث.

المبحثُ الأولُ: دراسةٌ تحليليَّةٌ في الأسماءِ.

المسألةُ الأولى: الجرُّ في كلمةِ (خمس) وتوجيهَهَا:

ذكرَ القاريّ هذهِ المسألةَ في أثناءِ كلامهِ على حديثِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ نَسْمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ فَقَالَ: "لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ...).(البخاري, 1422, 18/1, رقم 46).

والشاهد فيه قوله: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ)؛ إذ أشار القاري إلى أنَّ "خمس" بِالرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيِ الْإِسْلَامُ، وَالْمُرَادُ فَرْضُهُ إِقَامَةُ خَمْسِ صَلَوَاتٍ، أَوْ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرَ أَيْ مِنْ شَرَائِعِهِ أَدَاءُ خَمْسِ صَلَوَاتٍ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِتَقْدِيرِ خُذْ، أَوِ اعْمَلْ، أَوْ صَلِّ، وَهُوَ أَحْسَنُ (القاريّ، 2002، 86/1).

ونوضِّحُ الآنَ ما أشارَ إليهِ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ أغربَ في إعرابهِ "خمس" بالجرِّ بدلًا من الإسلامِ، فقالَ ابنُ حجرٍ: "خمس" بالجرِّ بدلًا من الإسلامِ أو بقسيميه؛ أي: هو، أو حذف على كلٍ ففيهِ حذف؛ أي: إقامة؛ إذ هي عين الانقياد، ولم يذكر له الشهادتين؛ لما مرَّ أنَّ الصلاةَ تستلزمهما لكل

ما جاءَ بِهِ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلم، أو لأنَّهُ علمَ أنَّهُ يعلمهما، أو أنَّهُ إنَّما يسألُ عن الشرائعِ الفعليةِ، أو لم ينقلهما الراوي لشهرتهما، ولا الحجُّ إمَّا لأنَّهُ لم يكن فرضٌ، أو الراوي اختصره.

قيل: ويؤيّدُ الثاني رواية البخاري: فأخبرهُ النَّبيُّ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلم، بشرائعِ الإسلام) (البخاري, 1422هـ، 2551/6، رقم6556). فدخل فيهِ باقي المفروضات والمندوبات. (ابن حجر الهيتميّ، 2015، 286/1، رقم 16).

وقبلَ أن نبيّنَ رأيَ القاريّ في إغرابِ ابنِ حجرٍ باختيارهِ الجرَّ على البدليةِ رأيتُ من المناسبِ أنْ أذكرَ أنَّ هذا الاختيارَ لابنِ حجرٍ قدْ سبقهُ إليهِ بعضُ شرَّاحِ الحديثِ، ومن هؤلاءِ الإمامُ العينيّ فقدْ ذكرَ هذا الوجهَ الإعرابيّ "البدل" بقوله: "(خمسُ صلوَاتٍ) يجوز فِيهِ الرّفْع وَالنّصب والجر، أمَّا الرّفْع فعلى أنه خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف، أَي: هِيَ خمس صلوَات. وَأما النصب فعلى تَقْدِير: خُذ خمس صلوَات أَو هاك... أَو نَحْوهمَا. وَأما الْجَرّ فعلى أَنَّه بدل من الْإِسْلَام، وَفِيه حذف أَيْضا تَقْدِيره إِقَامَة خمس صلوَات. عين الصَّلَوَات الْخمس لَيست عين الاسلام، بل إِقَامَتهَا من شرائع الْإِسْلَام" (بدر الدين العيني، (د. ت.) 267/1).

وكذا تابعَ القسطلانيّ العينيّ في جوازِ الجرِّ على البدليةِ. (القسطلاني، 1323هـ، 133/1).

ونبيّنُ الآنَ ما أشارَ إليهِ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ أغربَ بإعرابهِ "خمس" بالجرِّ بدلًا من الاسلامِ، وردَّ القاريّ على ابنِ حجرٍ من أنَّ توجيههُ لـ"خمس" بالجرِّ على البدليةِ لا يصحُّ روايةً ولا دراية، أمَّا الأولُ أعني الروايةَ فالمقصودُ من كلامهِ أنَّهُ لم يجدْ روايةً بالجرِّ، وقدْ بحثتُ في رواياتِ الحديثِ الشريفِ ولم أجدْ أيضًا روايةً تُشيرُ إلى الجرِّ.

أمَّا من ناحيةِ الدرايةِ فيرى القاريّ أنَّهُ إذا أعربَ "خمس" بدلًا من الاسلامِ فلا بدَّ حينئذٍ أن يكونَ البدل والمبدل في كلامِ شخصٍ واحدٍ، وأنَّ المقولَ لا يكونُ إلا جملةً، ونصُّ كلامهِ: "وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا فِي كَلَامِ شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ الْمَقُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، فَأَحَدُ جُزْأَيْهِ الْمَوْجُودُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وَأَنَّهُ إِذَا جُعِلَ بَدَلًا لَا يَبْقَى لِلسُّؤَالِ جَوَابًا، فَلَا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (فَقَالَ) أَيِ الرَّجُلُ" (القاريّ، 1422هـ، 86/1).

وممَّا سبقَ يرى الباحثُ أنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من إغرابِ ابنِ حجرٍ واختيارهُ الجرَّ على البدليةِ صحيحٌ إذ لم اعثرْ على روايةٍ تؤيّدُ قولَ ابنِ حجرٍ كما سبقَ ذكرهُ.

ولأنَّ المحكيّ بالقولِ لا يكونُ إلا جملةً أو ما يؤدي إلى معناها (الأزهريّ، 2000، 301/1)، فمنهُ قولهُ تعالى: ﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ** ﴾(مريم:30)، فجملةُ إنّي عبدُ اللهِ في موضعِ نصبٍ على المفعوليةِ محكيةٌ "بقال" والدليلُ على أنَّها محكيةٌ بقال كسرُ إنَّ بعدَ دخولِ "قالَ" (الأزهريّ، 1996، 40).

بقي عليَّ أنْ أُشيرَ إلى أنَّ ما ذكرهُ القاريّ من أنَّ البدلَ والمبدلَ لا يكونانِ إلَّا في كلامِ شخصٍ واحدٍ، فلم أجد هذهِ العبارةَ في كتبِ النحاةِ رحمهمُ اللهُ،إلا أنَّ ظاهرَ هذه العبارةِ صحيحٌ، لأنَّهُ على ما يبدو لي لا يوجدُ مثالٌ للبدلِ والمبدلِ منهُ إلا في كلامِ شخصٍ واحدٍ، واللهُ تعالى أعلى وأعلم.

المسألةُ الثانيةُ: "غير" المتوغلةُ في الإبهامِ

ذكر القاري هذه المسألة في حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنِ الْقَوْمُ؟ أَوْ: مَنِ الْوَفْدُ؟ قَالُوا: رَبِيعَةُ. قَالَ: مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ: بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى..." (البخاري، 1422هـ، 20/1).

فقد ذكرَ القاريَ حديثَ ابنِ عباسٍ، رضيَ اللهُ عنهُ، وفيهِ: (مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ: بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى...)، وعلَّقَ عليها بجعلِ كلمةِ "غير" حالًا من الوفدِ، والعاملُ فيهِ الفعلُ المقدَّرُ في مرحبًا، ورأى فيها وجهًا إعرابيًّا آخرَ وهو الجرُّ على أنَّهُ بدلٌ من القومِ، ثمَّ ذكرَ أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ قدْ أعربَ كلمةَ "غير" بالكسرِ صفةً ونصُّ قولِ ابنِ حجرٍ«"غير" حال عاملة الفعل المضمر، وإضافته لا تفيد التعريف؛ لتوغله في الإبهام إلا إن كانت بين ضدين، وروي بالكسر صفة ولا نظر لتعريف موصوفه؛ لأنَّهُ معرف بلام الجنس، وهو في الحكم النكرة؛ إذ ليس فيه توقيت ولا تعيين» (ابن حجر الهيتميّ، 2015، 292/1، رقم 17)، ورأى القاريّ أنَّ هذا من غرائبِهِ، وقد أوضحَ وجهُ الغرابةِ في هذا الموضعِ، إذْ قالَ: (ووجهُ غرابتِهِ أنَّ المحقّقينَ على أنَّ "غيرَ" متوغلةٌ في النكرةِ بحيثُ أنَّها لا تصيرُ معرفةً بالإضافةِ، ولو إلى المعرفةِ (القاريّ، 2002، 88/1).

وممَّا ذكرهُ شرَّاحُ الحديثِ في "غير" ما ذكره صاحب المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج في توجيه غير بقوله: غَيْرَ بِنَصْبِ الرَّاءِ عَلَى الْحَالِ وَأَشَارَ صَاحِبُ التَّحْرِيرِ (الأصبهاني، د.ت، 118/2)، إِلَى أَنَّهُ يُرْوَى أَيْضًا بِكَسْرِ الرَّاءِ عَلَى الصِّفَةِ لِلْقَوْمِ وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ الذين جاؤوا غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ) (النووي، 1392، 187/1).

وقد ذكرَ النحويّونَ أنَّ هناكَ أسماءً متوغلةً في التنكيرِ ولا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، نحو: "غير، مثل، شبه،سوى"، فقولكَ: " مررتُ برجلٍ غيرك" فغير فيهِ نكرةٌ وإن كانَتْ مضافةٌ إلى معرفةٍ بدليلِ إنَّها وصفتْ بها النكرةُ، قال تعالى ﴿**أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ** ﴾(الطور:43)، وقوله تعالى: ﴿ **بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا**﴾(النساء:56).

ورأوا أنَّ سببَ الإبهامِ في هذهِ الاسماءِ ونكارتِها فمِثْلُك نعتٌ هو أنَّها لا تختصُّ واحدًا بعينهِ، وكلُّ ما هو موجودٌ إلّا ذاتُه موصوفٌ بهذهِ الصفةِ، وعلى هذا الرأيِّ جاءَ قول سيبويهِ؛ إذ قالَ: « ومن النعت أيضًا: مررتُ برجلٍ مِثْلِك"، على أنَّك قلت هو رجل كما أنَّك رجل، ويكون نعتًا أيضًا على أنه لم يَزِدْ عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور» (سيبويه، 1988، 423/1).

وقال المبرّد في قولك: «و"مررت بِرَجُل مثلك"، فَإِن قَالَ قَائِل كَيفَ يكون الْمثل نكرَة وَهُوَ مُضَاف إِلَى معرفَة هلا كَانَ كَقَوْلِك مَرَرْت بِعَبْد الله أَخِيك فَالْجَوَاب فِي ذَلِك أَنَّ الْأُخوة مخطورة وقولك مثلك مُبْهَم مُطلق يجوز أَن يكون مثلك فِي أنّكما رجلَانِ أَو فِي أنّكما أسمران وَكَذَلِكَ كل مَا تشابهتما بِهِ فالتقدير فِي ذَلِك التَّنْوِين كَأَنَّهُ يَقُول "مَرَرْت بِرَجُل شَبيه بك" و"برجل مثل لَك"» (المبرد، د.ت، 286/4_287، ابن يعيش، 2001، 138/2، رضي الدين، 1978، 253/1).

وأرى أنَّهُ لزامًا عليَّ أنْ أذكرَ أنَّ هناكَ رأيًا للنحويينَ يرونَ فيهِ جوازَ كونِ هذهِ الاسماءَ معرفةً؛ إذ نقلَ سيبويه هذا الرأيَ عن يونسَ والخليلَ فقالَ: «وزعم يونس والخليل أنَّ هذه الصفاتِ المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب... وزعم يونس أنَّه يقول: "مررتُ بزيدٍ مثلك"، إذا أرادوا "مررت بزيد المعروف بشبهك"، فتجعل "مثلك" معرفة. ويدلك على ذلك قوله: "هذا مثلك قائما"» (سيبويه، 1988، 428/1).

وأرى عبرَ الأمثلةِ التي جاءتْ في هذا النصِّ أنَّ الموصوفَ معرفةٌ حتى تكونَ هذهِ الأسماءُ معرفةً.

وممَّا يُؤيّدُ هذا الكلامَ ما ذكرهُ ابنُ يعيشٍ ولكن بشرطِ شهرِ المضافِ بمغايرةِ المضافِ إليهِ أو مماثلتهِ؛ إذ قالَ: «وقد يكون لهذه الأشياءُ مَعارفَ إذا شُهر المضاف بمُغايرة المضاف إليه، أو بمُماثَلته، فيكون اللفظُ بحالِه، والتقديرُ: مختلِفٌ. فإذا قال القائلُ: "مررت برجلٍ مثلِك، أو شِبْهِك" وأراد النكرةَ، فمعناه: بمُشابِهك، أو مُماثِلك في ضربٍ من ضروب المماثَلة والمشابَهةِ. وهي كثيرةٌ غيرُ محصورة. وإذا أراد المعرفةَ، قال: "مررتُ بعبد الله مثلِك"، فكان معناه: المعروف بشَبَهك؛ أي: الغالب عليه ذلك» (ابن يعيش، 2001، 139/2).

وذهب السيوطي إلى أنَّ "غير" يجوز أن تعرَّف إن تعيَّن المغاير والمماثل كأن تقع بين ضدين، نحو قوله تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾(الفاتحة:7)، وقولك:"مررت بالكريم غير البخيل والجامد غير المتحرك" (السيوطي، د.ت، 47/2).

يتَّضِحُ ممَّا سبقَ أنَّهُ إذا جُعلتْ "غير" على الرأي الأولِ؛ أي أنَّها موغلةٌ في الإبهام، فلا دليلَ إلى ما ذهبَ إليهِ ابنُ حجرٍ من إعرابِ كلمةِ "غير" صفةً؛ لأنَّ الموصوفَ معرفةً، وممَّا يدلُّ على ذلكَ ما ذكرهُ صاحبُ المنهاجِ من أنَّ هناكَ روايةً أخرى في صحيحِ البخاري تعزّزُ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من الغرابةِ.

أمَّا الرأي الثاني -وهو ما يرونهُ من أنَّ هذهِ الاسماءَ جاءتْ معرفةً- فيمكنُ فيه حملُ ما ذهبَ إليهِ ابنُ حجرٍ من أنَّها صفةٌ بالكسرِ.

ويرى الباحثُ أنَّ الشرطَ الذي وصفوهُ من خلالِ أمثلتهم جاءَ مطابقًا لما في الحديثِ، وهذا ممَّا يجعلُ هذا الوجهَ مقبولًا ولا غرابةَ فيهِ كما ذهبَ إليهِ القاريّ.

المبحثُ الثاني: دراسةٌ تحليليَّةٌ في الأفعالِ والحروفِ.

المطلبُ الأولُ: دراسةٌ تحليليَّةٌ في الأفعالِ.

المسألةُ الأولى: الجملُ الفعليةُ بينِ الحاليةِ والوصفيَّةِ:

ذكر القاري هذه المسألة على وفق حديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ» (النسائي، 1420هـ، 88/1، رقم 140).

فقد ذكرَ القاريّ حديثَ عمرو بنَ شعيبٍ، وفيهِ: (جاءَ اعرابيٌّ إلى النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، يسألهُ...)، وذكرَ القاريّ أنّ جملةَ يسألهُ في محلِ نصبِ حالٍ من فاعلِ "جاء" (القاريّ، 2002، 415/2)، وذكرَ القاريّ أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في قولهِ: إنَّ جملةَ يسألهُ في محلِ رفعِ صفةٍ للأعرابيّ (ابن حجرٍ الهيتميّ، 2015، 279/2، رقم 417).

وممَّا يؤيّدُ قولَ القاريّ من أقوالِ شرّاحِ الحديثِ قولُ الطّيبيّ في المشكاة ما نصُّه: «"يسأله" حال من فاعل "جاء"؛ أي جاء سائلًا عن الكمال، كما مضى في الحديث الثالث، والكلام فيه حذف وإضمار، أي فأراد أن يريه ما سأل عنه رأي العين» (الطيبيّ، 1997، 208/3).

وذكر المباركفوريّ: «"يسأله" حال من فاعل جاء "عن الوضوء"؛ أي: كيفيته "فأراه" أي: بالفعل؛ لأنَّه أبلغ في التعليم من القول، وفي الكلام حذف، تقديره؛ أي: فأراد أن يريه ما سأله» (المباركفوري، 1984، 117/2).

ومن أقوالِ الشراحِ ما جاءَ موافقًا لقولِ القاريّ وابنِ حجرٍ، وهو ما ذكره الإثيوبي الوَلَّوِي بقولهِ: «"يسأله" الجملة صفة لأعرابي أو حال منه أي حال كونه سائلا "عن الوضوء" بضم الواو، أي عن كيفيته» (الوَلَّوِي، 1996، 325/3_326).

وفصَّل ابنُ هشامٍ مسألةَ الجملِ بعدَ المعارفِ وبعدَ النكراتِ، فقال: يَقُول المعربون على سَبِيل التَّقْرِيب الْجمل بعد النكرات صِفَات وَبعد المعارف أَحْوَال وَشرح الْمَسْأَلَة مستوفاة أَن يُقَال الْجمل الخبرية الَّتِي لم يستلزمها مَا قبلهَا إِن كَانَت مرتبطة بنكرة مَحْضَة فَهِيَ صفة لَهَا أَو بِمَعْرِفَة مَحْضَة فَهِيَ حَال عَنْهَا أَو بِغَيْر الْمَحْضَة مِنْهُمَا فَهِيَ مُحْتَملَة لَهما وكل ذَلِك بِشَرْط وجود الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاء الْمَانِع.

فذكرَ على ذلكَ أمثلةً فجاءَ بأنواعٍ منها النوعُ الأولُ: وَهُوَ الْوَاقِع صفة لَا غير لوُقُوعه بعد النكرات الْمَحْضَة قَوْله تَعَالَى ﴿ **حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتابًا نَقْرَؤُهُ**﴾(الإسراء:93)، مِثَال النَّوْع الثَّانِي: وَهُوَ الْوَاقِع حَالا لَا غير لوُقُوعه بعد المعارف الْمَحْضَة ﴿**وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾(المدثر:6)، وَمِثَال النَّوْع الثَّالِث: وَهُوَ الْمُحْتَمل لَهما بعد النكرَة ﴿**وَهذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ** ﴾(الأنبياء:50)، فلك أَن تقدر الْجُمْلَة صفة للنكرة وَهُوَ الظَّاهِر وَلَك أَن تقدرها حَالا مِنْهَا لِأَنَّهَا قد تخصصت بِالْوَصْفِ وَذَلِكَ يقربهَا من الْمعرفَة» (ابن هشام،1985،560_561، شهاب الدين الأندلسي، 2001، 479).

وبعدَ أنْ بيَّنَّا ما ذكرهُ النحويُّونَ من وجودِ قاعدةٍ عامةٍ نقولُ: "إنَّ الجملَ بعدَ المعارفِ أحوالٌ وبعدَ النكراتِ صفاتٌ"، نرجعُ إلى أصلِ المسألةِ لنبيّنَ هل ما رآهُ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في توجيههِ لجملةِ "يسأله" أم لم يغربْ، والواضحُ أنَّ الجملةَ الفعليةَ "يسأله" تحتملُ الوجهينِ، أمَّا الوجهُ الأولُ: وهو الأقوى، أنْ تكونَ الجملةُ في محلِّ نصبِ حالٍ من فاعلِ جاءَ؛ أي: حالَ كونهِ سائلًا، وأمَّا الوجهُ الثاني: وهو أنْ تكونَ جملةُ "يسأله" في محلِّ رفعِ صفةٍ للأعرابيّ، وذلكَ على القاعدةِ العامةِ الجملُ بعدَ النكراتِ صفاتٌ، وكلمة أعرابيّ كما هو معروف هي نكرة لأنَّها تدلُّ على مسمًّى عامٍ شائعٍ وتمتازُ أيضًا بأنَّها تقبلُ دخولَ الألفِ واللامِ.

المسألةُ الثانيةُ: الفعل "نقص" بين اللزومِ والتعدية

ذكرها القاري في حديث أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا يَرْوِي عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: (...يا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ، وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ، وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا...) (مسلم، د، ت، 1994/4، رقم 2577).

فقد مهَّدَ أبو علي القاريّ في أثناءِ حديثهِ عن الفعلِ "نقص" الذي وردَ في الحديثِ الشريفِ:(مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا)،فذكرَ قولَ الطيبيّ:« يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ. إِنْ قُلْنَا: إِنَّ "نَقَصَ" مُتَعَدٍّ، وَمَفْعُولًا مُطْلَقًا إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَازِمٌ أَيْ نَقَصَ نُقْصَانًا قَلِيلًا، وَالتَّنْكِيرُ فِيهِ لِلتَّحْقِيرِ...» (الطيبيّ، 1997، 1839/6).

وذكرَ إعرابَ ابنِ حجرٍ الهيتميّ بقولهِ: «"نَقَصَ" مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِي الْأَفْصَحِ، وَ "شَيْئًا" مَفْعُولُهُ الثَّانِي نَحْوُ: لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا» (ابنُ حجرٍ الهيتميّ، 2008، 428).

وبيَّنَ القاريّ وجهَ الغرابةِ، فقال: «وَوَجْهُ غَرَابَتِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَفْعُولٌ آخَرُ حَتَّى يَكُونَ "شَيْئًا" مَفْعُولَهُ الثَّانِي، وَلَعَلَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ "ذَلِكَ" هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَهُوَ خَطَأٌ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ فَاعِلُ نَقَصَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَعَيَّنَ مَا قَالَهُ الطِّيبِيّ، مَعَ أَنَّ اسْتِدْلَالَهُ بِالْآيَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ "شَيْئًا" فِيهَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ أَيْ: شَيْئًا مِنَ النَّقْصِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ نَصْبَهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ أَيْ: شَيْئًا مِنْ شُرُوطِ الْعَهْدِ، وَحِينَئِذٍ يُحْتَمَلُ كَوْنُ "يَنْقُصُوكُمْ" مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَالْإِيصَالِ، أَيْ: لَمْ يَنْقُصُوا مِنْكُمْ أَيْ مِنْ عُهُودِكُمْ شَيْئًا» (القاريّ، 2002، 1613/4).

فيرى القاريّ أنَّ ابنَ حجرٍ أغربَ في توجيههِ لكلمةِ "شيئًا" على أنَّها مفعولٌ ثانٍ للفعلِ "نقص"، وممَّا يؤيّدُ قولَ القاريّ هو قولُ الإمامِ الطيبيّ إذ يقولُ: «"ما نقص ذلك من ملكي شيئا" فـ "شيئا" يجوز أن يكون مفعولًا به، إن قلنا: إن "نقص" متعد، ومفعولا مطلقا إن قلنا: إنه لازم، أي نقص نقصانا قليلا، والتنكير فيه للتحقير بقرينة قوله في الحديث الآتي: "جناح بعوضة"» (الطيبيّ، 1997، 1839/6).

وكذا ذهبتْ بعضُ المعاجمِ إلى ما ذهبَ إليهِ القاريّ في كونِ الفعلِ "نقص" متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ (الخليل، د.ت، 65/5).

أمَّا قولُ ابنِ حجرٍ أنَّ الفعلَ "نقص" متعدٍ إلى مفعولينِ فقدْ جاءَ ما يؤيّدُ هذا القولَ، فقد جاءَ في المصباحِ المنيرِ: «نَقَصَ نَقْصًا مِنْ بَابِ قَتَلَ وَنُقْصَانًا وَانْتَقَصَ ذَهَبَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ تَمَامِهِ وَنَقَصْتُهُ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى هَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ... وَيَتَعَدَّى أَيْضًا بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَيُقَالُ نَقَصْتُ زَيْدًا حَقَّهُ وَانْتَقَصْتُهُ مِثْلُهُ وَدِرْهَمٌ نَاقِصٌ غَيْرُ تَامِّ الْوَزْنِ» (الفيومي، د.ت، 621/2).

وكذا ممَّا جاءَ مؤيّدًا لقولِ ابنِ حجرٍ ما ذكرهُ ابنُ مالكٍ؛ إذ قال: « ومن الأفعال أفعال جمع لها التعدي واللزوم مع اختلاف المعنى، ومن ذلك "زاد" و"نقص" يكونان متعديين، ولازمين وإذا تعديا: تعديا إلى مفعولين» (ابن مالك، 1982، 636/2_637_638).

وكذا أشارَ ابنُ مالكٍ إلى مسألةٍ تتعلقُ بهذهِ الأفعالَ، فقال: «وحاصل ما أشير إليه هنا أنَّ كلَّ فعل يتعدَّى إلى مفعولين وليس هو من باب "ظن" لك أن تذكر مفعوليه معا كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾(الكوثر:1)، وأن تتركهما معا كقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى** ﴾(الليل:5). ولك أن تذكر أحدهما (ابن مالك، 1982، 636/2_637_638)،. كقوله تعالى: ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾» (الضحى:5).

وبعدَ أن بيَّنَّا ما ذكرهُ العلماءُ في مسألةِ تعدّي الفعلِ "نقص" ولزومهِ نعودُ إلى أصلِ المسألةِ لنبيَّنَ هل ما رآهُ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في قولهِ أنَّ الفعلَ "نقص" يتعدَّى إلى مفعولينِ، أم لم يغرب؟

وممَّا سبقَ ذكرهُ يتبيَّنُ لي أنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ أغربَ قدْ جانبَ الصوابَ، فيتَّضحُ ممَّا ذُكِرَ أنَّ الفعلَ "نقص" من الأفعالِ التي تردُ مرةً متعدّيةً، فقد يتعدَّى إلى مفعولينِ كقولهِ تعالى: ﴿ **ثُمَّ لمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا**﴾(التوبة:4)، ويتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ كقولهِ تعالى: ﴿ **نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا**﴾ (الرعد:41)، ومرَّةً يردُ الفعلُ "نقص" لازمًا، نحو: "نقصَ الشيءُ"، ولم يردِ الفعلُ "نقص" في القرآنِ الكريمِ إلَّا متعدًّيا. وكثيرٌ من الأفعالِ تأتي لازمةً ومتعديةً ومن هذه الأفعال: "رجع" و"وقف" و"أضاء" و"زاد" و"كسف".

المسألةُ الثالثةُ: "يكنْ" بين التمامِ والنقصانِ

ذكر القاريّ هذه المسألة في أثناء تعرّضه لحديث ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَدَعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي...)) (أبو داود، (د.ت)، 318/4، رقم 5074).

وتطرَّقَ إلى توجيهِ "يكن" الواردةُ في الحديثِ:(لم يكن رسول الله، صلَّى الله عليه وسلم، يَدَعُ هؤلاء الكلمات...) فذكرَ توجيهها فقال: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ كَانَ نَاقِصَةٌ، وَجُمْلَةَ يَدَعُ خَبَرٌ لَهَا، أَيْ: يَكُنْ تَارِكًا لَهُنَّ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ بَلْ يُدَاوِمُ عَلَيْهَا فِيهِمَا» (القاريّ، 2002، 1664/4). وأشارَ القاريّ إلى أنَّ ابن حجر الهيتميّ أغرب في قوله: «الظَّاهِرُ أَنَّ "يَكُنْ" تَامَّةٌ، وَأَنَّ يَدَعُ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مِنَ (الْفَاعِلِ أَيْ: لَمْ يُوجَدْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَالَ كَوْنِهِ تَارِكًا لَهُ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ» (ابن حجر الهيتميّ، 2015، 60/8، رقم 2397).

وعقَّبَ القاريّ على قولِ ابنِ حجرٍ، فقال: وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ رَكَاكَةِ الْمَعْنَى مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ ظُهُورِ نُقْصَانِ الْكَوْنِ وَخَفَاءِ تَمَامِهِ، ثُمَّ مِنَ الْعَجِيبِ أَنَّهُ نَاقَضَ كَلَامَهُ الْمُصَرَّحَ الدَّالَّ عَلَى الْمُوَاظَبَةِ مِنْهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِالِاعْتِرَاضِ عَلَى الطِّيبِيِّ بِقَوْلِهِ: وَقَالَ الشَّارِحُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْكَشَّافِ: لَمْ يَكُنْ يَدَعُ هَؤُلَاءِ؛ أَيْ: لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ ذَلِكَ وَلَا يَلِيقُ بِحَالِهِ أَنْ يَدَعَهَا وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، بَلْ يَتَأَتَّى مِنْهُ تَرْكُهَا، وَيَلِيقُ بِحَالِهِ لِبَيَانِ جَوَازِ تَرْكِهَا الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَلِلِاشْتِغَالِ بِمَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهَا، اعْتِرَاضُهُ الثَّابِتُ بِهِ انْتِقَاضُهُ، وَأَقُولُ لَيْسَ مُرَادُ الشَّارِحِ إِلَّا الْمُبَالَغَةَ فِي الْمُوَاظَبَةِ كَمَا هِيَ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الرِّوَايَةِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْإِجْمَاعِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ قِرَاءَتَهُ هَذَا الدُّعَاءَ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي الْوَقْتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَلَا فِي غَيْرِهِمَا حَتَّى يُقَالَ بَلْ يَتَأَتَّى مِنْهُ تَرْكُهَا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُوهَمِ مِنْهُ تَسْلِيمُ كَوْنِهِ وَاجِبًا، وَيَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ لِبَيَانِ جَوَازِ التَّرْكِ لِغَيْرِهِ أَوْ لِلِاشْتِغَالِ بِالْأَهَمِّ مِنْهُ، ثُمَّ تَرَكْتُ مَا أَطْنَبَهُ مِنْ إِيرَادِ كَلَامِ الشَّارِحِ وَكَلَامِ صَاحِبِ الْكَشَّافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ** ﴾(غافر:85) لِعَدَمِ تَعَلُّقِ النَّفْعِ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ (القاريّ، 2002، 1964/4).

ذكرَ النحويونَ "كان" وجعلوا فيها التمامَ والنقصانَ، وممَّا جاءَ مؤيّدًا لما ذهبَ إليهِ القاريّ ما ذكرهُ سيبويه في الكتابِ؛ إذ قال: «وقد يكون لكانَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: "قد كان عبدُ الله"؛ أي: قَد خُلِق عبدُ الله. و "قد كان الأمرُ"؛ أي: وقعَ الأمرُ. و "قد دام فلانٌ"؛ أي: ثبت. كما تقول: "رأيتُ زيدًا" تريد رؤْية العين، وكما تقول: "أنا وَجَدتُهُ" تريد وِجدان الضَّالَّة، وكما يكون أصبحَ وأَمسى مرّةً بمنزلة كان، ومرّةً بمنزلة قولك اسْتَيْقَظُوا ونامُوا» (سيبويه، 1988، 46/1).

وكذا جاءَ قولُ ابنِ جني مؤيّدًا لما ذهبَ إليهِ القاريّ، فقالَ في اللمعِ: «كان التامة، وَتَكون كَانَ دَالَّة على الْحَدث فتستغني عَن الْخَبَر الْمَنْصُوب تَقول "قدْ كانَ زيدٌ" أَي قد حدث» (ابن جني، (د.ت)، 37).

وكذا جاءَ الكلامُ عن "كان" ما بينَ تمامها ونقصانها عندَ ابنِ الأثيرِ في كتابهِ البديع (ابن الأثير، 1420، 460/1)، وعندَ ابنِ الحاجبِ (ابن الحاجب، 2010، 47/1).

ويرى الباحثُ أنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من إغرابِ ابنِ حجرٍ كانَ صوابًا؛ لأنَّ الأدلةَ التي سبقتْ الإشارةُ إليها تؤيّدُ ما ذهبَ إليهِ القاريّ، زد على ذلكَ أنَّها في الحديثِ استوفتْ اسمها، ولو أنَّها أكتفتْ بمرفوعِهَا لكانتْ تامَّةً، واللهُ تعالى أعلم.

المطلبُ الثاني: دراسةٌ تطبيقيةٌ في الحروفِ

المسألةُ الأولى: "ثُمَّ" بينَ تراخي الزمانِ وتراخي الرتبةِ

ذكرَ القاريّ هذهِ المسألةَ في أثناءِ تعرّضهِ لحديثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: (لَوْ جُعِلَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ مَا احْتَرَقَ) (أحمد بن حنبل، 2001، 595/28، رقم 17365).

ومهَّدَ القاريّ لبيانِ ما تفيدُهُ "ثمَّ" في الحديثِ الشريفِ ذاكرًا قول الإمام الطيبيّ: «ثُمَّ لَيْسَ لِتَرَاخِي الزَّمَانِ بَلْ لِتَرَاخِي الرُّتْبَةِ بَيْنَ الْجَعْلِ فِي الْإِهَابِ وَالْإِلْقَاءِ فِي النَّارِ وَإِنَّهُمَا أَمْرَانِ مُتَنَافِيَانِ لِرُتْبَةِ الْقُرْآنِ وَإِنَّ الثَّانِي أَعْظَمُ مِنَ الْأَوَّلِ» (الطيبيّ، 1997، 1662/5).

وأشار القاريّ إلى أنَّ ابن حجر الهيتميّ أغرب بقوله: «"ثُمَّ عَلَى بَابِهَا أو لتأخيرِ الرتبةِ إعلامًا بأنَّ كلًا من الجعلِ في الإهابِ والإلقاءِ في النارِ لا يناسبُ رتبةَ القرآنِ، وأنَّ الثاني أعلى في ذلكَ من الأولِ» (ابن حجر الهيتميّ، 2015، 139/7، رقم 2140).

وعقَّبَ القاريّ على ابنِ حجرٍ قائلًا: «وَلَا وَجْهَ لَهُ"، والْأَظْهَرُ أَنَّهَا بِمَعْنَى الْفَاءِ» (القاريّ، 2002، 1475/4).

يجدرُ بنا قبلَ الولوجِ في المسألةِ أن نبيّنَ أولًا هل التناوبُ بينَ حروفِ العطفِ ظاهرةٌ لغويَّةٌ شائعةٌ أمْ لا؟

ففي مسألةِ تناوبِ حروفِ العطفِ ذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ "الفاء" تقعُ موقعَ "ثمَّ"، فقال: وقد تقع "الفاء" موقع ثُمَّ" فتكونَ للمهلةِ لا للاتصالِ والتعقيبِ كقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾(الحج:63).

وتؤوَّلُ هذه الآية على أنَّ "فتصبح" معطوف على محذوف، تقديره: أنبتنا به، فطال النبت، فتصبح. وقيل: بل هي للتعقيب، وتعقيب كل شيء بحسبه (ابن مالك، 1990، 354/3، المرادي، 1992، 62).

وقد وردتْ "الفاء" بمعنى "ثُمَّ" فدلتْ على المهلةِ والتراخي، كما في قولهِ تعالى: ﴿**ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا**﴾ (المؤمنون:14)، فالفاء من: فخلقنا، ومن: فكسونا، واقعة موقع "ثُمَّ" لما في معناه من المهلة(ابن مالك، 1990، 354/3، المرادي، 1992، 62، ابن هشام، 1985، 214، الحَوفيّ، **2015**، 225/4).

ومن وقوع "الفاء" موقع "ثمَّ" قول الشاعر:

إذا مِسْمَعٌ أعطتكَ يوما يمينُه... فعدتَ غدًا عادتْ عليك شِمالها

البيت للفرزدق وقد استشهد به ابن مالك في التسهيل (ابن مالك، 1990، 354/3) وأبو حيان في ارتشاف الضرب (أبو حيان، 1998، 1988/4).

وقد تقع "ثُمَّ" موقع "الفاء" كقول الشاعر:

كهزِّ الرُّدَيْنِيّ تحت العَجاج... جرى في الأنابيب ثم اضطرب

البيت لأبي دواد الإيادي، وقد استشهد به ابن هشام في المغني (ابن هشام، 1985، 119) وابن مالك في التسهيل (ابن مالك، 1990، 345/3_355).

فـ "ثُمَّ" هنا واقعةٌ موقعَ "الفاء" التي يعطف بها مفصل على مجمل؛ لأنَّ جريان الهز في الأنابيب هو اضطراب المهزوز، لكن في الاضطراب تفصيل، وفي الهز إجمال»(ابن مالك، 1990، 345/3_355).

ومن مواضعِ مجيء "ثُمَّ" موضعَ "الفاء" لمجرَّدِ الترتيبِ، قالَ الرضي: «وقد تجئ "ثُمَّ" لمجرد الترتيب في الذكر، والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثُمَّ الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله، كما في قول الشاعر:

إنَّ مَنْ سادَ ثُمّ سادَ أَبُوه... ثُمَّ قد سَاد قَبْلَ ذلِك جَدُّه

(البيت لأبي نواس في ديوانه، (2001)، 355/1).

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبية، ثم بسيادة جده؛ لأن سيادة نفسه أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد، وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه» (رضي الدين، 1978، 390/4).

والظاهرُ ممَّا سبقَ أنَّ التناوبَ بينَ حروفِ العطفِ ظاهرةٌ لغويَّةٌ شائعةٌ في الكلامِ الفصيحِ والقرآنِ الكريمِ.

واستنادًا إلى ما أثبتناهُ من أنَّ التناوبَ بينَ حروفِ العطفِ ظاهرةٌ لغويَّةٌ شائعةٌ؛ لذا فإنَّ "ثُمَّ" الواردةُ في الحديثِ بمعنى "الفاء"؛ لأنَّ "ثمَّ" تدلُّ على الترتيبِ والتراخي، معناه: انقضاءُ مدَّةٍ زمنيةٍ طويلةٍ بينَ وقوعِ المعنى على المعطوفِ عليهِ، يعني تراخيًا في الزمنِ، في حينِ أنَّ "الفاء" تدلُّ على الترتيبِ والتعقيبِ بِلا مهلةٍ زمنيةٍ(ابن الصائغ، 2004، 692/2-693)، وهو ما ينطبقُ مع الحديثِ الشريفِ؛ أي: لو وضع القرآنُ في إهابٍ فألقيَ، من دون أي يكون هناك مدَّةٌ زمنيةٌ بينَ الوضعِ والإلقاءِ؛ لذلكَ فإنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ صحيحٌ، واللهُ أعلى وأعلمُ.

المسألةُ الثانيةُ: الواو بمعنى الفاءِ وبالعكسِ

تناول القاري هذه المسألة في كلامه على حديث النَّبيّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِنصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتَوَضَّأُ؟ فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ... (مالك بن أنس، 2004، 23/2، رقم 45).

فقد ذكرَ القاريّ حديثَ عَبْدِاللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ، رضيَ اللهُ عنهُ، في روايةِ البخاريّ، وفيه: (فمضمضَ واسنشقَ واستنثرَ) (البخاري، 1422، 48/1، رقم 186)، وبيَّنَ أنَّ الْوَاوَ فِيهِمَا بِمَعْنَى الْفَاءِ لِيُفِيدَ اسْتِحْبَابَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ الْغَيْرِ الْمَفْرُوضَةِ، وذكرَ القاريّ أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في قولهِ: «أنَّ "الواوَ" هنا بمعنى "ثمَّ" السابقة» (ابن حجر الهيتمي، 2015، 264/2_265، رقم 394)، وعقَّبَ القاريّ قائلًا أنَّ هذا من غرائبِهِ (القاريّ، 405/2002،1).

أمَّا ما ذكرهُ شرّاحُ الحديثِ في بيانِ معنى "الواو، وثمَّ"، فمن ذلك ما ذكره السّبكيّ في كتابه المنهل: (قوله ثمَّ تمضمضَ واستنثرَ ثلاثًا)، « ثمَّ هنا للترتيب في الحكم خلافًا لمن قال إنَّها للترتيب في الإخبار ولمن قال إنها بمعنى الواو، والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس وقد يطلق الاستنثار على الاستنشاق» (السبكي، 1351 - 1353 هـ، 44/2).

يتبيَّنُ عبرَ ما سبقَ أنَّ "الواو" بمعنى " ثُمَّ " وهي من بابِ تناوبِ حروفِ العطفِ بعضها من بعضٍ وذكرتُ هذهِ المسألةَ مفصلةً في الحديثِ السابقِ، وبقيَّ لي هنا أنْ أُرجِّحَ بينَ ما ذهبَ إليهِ القاريّ وما رآهُ غريبًا في رأي ابنِ حجرٍ، والذي أراهُ أنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من إغرابِ ابنِ حجرٍ هو الراجحُ في هذهِ المسألةِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

المسألةُ الثالثةُ:"حتى" بينَ انتهاءِ الغايةِ والزيادة

تعرَّض القاري لحديث رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (" تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ: يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتْ وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ قَامَ فَنَقَرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلا ") (أحمد بن حنبل، 2001، 264/20، رقم 12929).

وتوقَّفَ القاريَ على توجيهِ "حتى" في قولهِ: (يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتْ)، وأشارَ القاريّ أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ بإعرابهِ كلمة "حتى" بقولهِ: "حتى" زائدة أي: "يرقبُ وقتَ اصفرارِهَا". (ابنُ حجرٍ الهيتمي، 2015، 60/3، رقم 592).

وقدْ بحثتُ في كتبِ النحويينَ عن معاني "حتى" فوجدتها في الغالبِ تأتي على ثلاثةِ معانٍ، وهي: انتهاءُ الغايةِ وهي الأقوى، وتجيءُ تعليليةً، وجاءتْ بمعنى "إلَّا" (ابن هشام، 1985، 166، (المرادي، 1992، 542_543_544).

ولمْ أرَ "حتى" تأتي زائدةً، وممَّا يؤيِّدُ ما ذهبتُ إليهِ أنَّ مصطفى القُوجَوي في كتابهِ شرح قواعدِ الإعرابِ لابنِ هشامٍ في أثناء حديثه عن الحروفِ الزائدةِ، قال: «هي ثمانية أحرف: إنْ، أنْ، ومَا، ولَا، ومِنْ، والباء، واللام، والكاف بالندرة»، ولمْ يذكرْ "حتى" معها(القوجوي، 1995، 165_166).

وممَّا يُؤيِّدُ ما ذهبتُ إليهِ أنِّي اطلعتُ على رسالةٍ في كلمةِ "حتى"، وهي بعنوانِ: (رسالةٌ في كلمةِ حتى) للمولى محمد بن كمال الدين بن حمزة الحسيني (ت1085هـ)، وقدْ حققتْ من قبلِ الدكتورِ (هشام السعيد البلتاجي)، ولم يردْ فيها أنَّ "حتى" زائدةٌ، وعليهِ فإنَّ "حتى" لم ترِدْ زائدةً في كتبِ النحاةِ أنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ أغربَ في هذهِ المسألةِ صحيحٌ (رسالة ماجستير لمحمد بن كمال الدين) (1442هـ-2021م).

المسألةُ الرابعةُ: "لو" بين الشرطية والتمني

ذكرها القاري في حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، رضيَ اللهُ عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا) (البخاري، 1422، 82/8، رقم 6388).

وتطرَّق لبيانِ ما تفيدهُ "لو" الواردةُ في الحديثِ (لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ)، وبيَّنَ القاريّ أنَّ "لو" إِمَّا شَرْطِيَّةٌ وَجَوَابُهَا مَحْذُوفٌ أَيْ: لَنَالَ خَيْرًا كَثِيرًا، وَإِمَّا لِلتَّمَنِّي وَجَزَاؤُهَا (قَالَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ)؛ أَيْ: يُجَامِعَ "أَهْلَهُ" أَيِ: امْرَأَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ أَيْ: جِمَاعًا مُبَاحًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَلُوحُ إِلَيْهِ أَهْلُهُ، وَإِذَا شَرْطِيَّةٌ وَحِينَئِذٍ لَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ؛ أَيْ: تَمَنَّيْتُ ثُبُوتَ هَذَا لِأَحَدِكُمْ (القاريّ، 2002، 1676/4).

وبيَّن القاري إلى أنَّ ابن حجر الهيتميّ أغرب بقوله: «لَوْ لِلتَّمَنِّي وَجَزَاؤُهَا تَقْدِيرُهُ لَوْ ثَبَتَ حِينَ أَرَادَ أَحَدُهُمْ إِتْيَانَ أَهْلِهِ لَكَانَ حَسَنًا لِأَنَّهُ، (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يُحِبُّ لِأُمَّتِهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» (ابن حجر الهيتميّ، 2015، 71/8، رقم 2416).

ومن شرَّاحِ الحديثِ من وافقَ القاريّ فقد ذكرَ القسطلانيّ أنَّ "لو" شرطية وجوابها محذوفٌ، فقال: «وجواب لو الشرطية محذوف؛ أي لسلم من الشيطان يدل له قوله (فإنَّه إن يقدَّر) بفتح الدال المشددة» (القسطلانيّ، 1323، 378/10).

ومنهم من وافقَ ابنَ حجرٍ على أنَّ "لو" في الحديثِ للتمني، فقد ذكرَ الكوراني في الكوثر الجاري فقال: «"لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله" يجوز أن تكون لو للتمنّي وأن يكون الشرط؛ أي: لكان خيرًا لم يفته، لقوله: (أن يُقدَّر بينهما ولد) بضم الياء وفتح الدال المشددة» (الكوراني، 2008، 106/10).

وجوَّزَ العظيم آبادي في عون المعبود أن تكونَ "لو" للتمني، فقال: «وَلَوْ هَذِهِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّمَنِّي عَلَى حَدِّ فَلَوْ أَنَّ لنا كرة وَالْمَعْنَى أَنَّهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَمَنَّى لَهُمْ ذَلِكَ الْخَيْرَ يَفْعَلُونَهُ لِتَحْصُلَ لَهُمُ السَّعَادَةُ وَحِينَئِذٍ فَيَجِيءُ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ هَلْ يَحْتَاجُ إلى جواب أو لا وبالثاني قال ابن الصائغ وابن هِشَامٍ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ لَسَلِمَ مِنَ الشَّيْطَانِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ» (العظيم آبادي، 1415 هـ، 139/6).

وممَّن جوَّزَ مجيءَ "لو" للتمني الزمخشريّ؛ إذ يقول: «وقد تجيء "لو" في معنى التمني, كقولك: "لو تأتيني فتحدثني"، كما تقول: "ليتك تأتيني" ويجوز في "فتحدثني"، النصب والرفع. قال الله تعالى: ﴿**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ**﴾(القلم:9)، وفي بعض المصاحف "فيدهنوا"» (الزمخشريّ، 1993، 443).

وذكر ابن مالك في التسهيل: «أما الشرطية فهي لتعليق ما امتنع لامتناع شرطه، فتقتضي جملتين ماضيتين، الأولى منهما مستلزمة للثانية لأنَّها شرط، والثانية جوابه.

وتقتضي أيضا امتناع الشرط؛ لأنَّه لو ثبت لثبت جوابه، وكان الإخبار بذلك إعلاما بإيجاب لإيجاب، لا بتعليق ما امتنع لامتناع شرطه، فيخرج لو عن معناها» (ابن مالك، 1967، 94/4).

وأمَّا التي للتمني: فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشريّ لو في قوله تعالى:﴿ **لَوْ يُعَمَّرُ**﴾(البقرة:96) للتمني (الزمخشريّ، 1407، 167/1)، وهو حكاية لودادتهم ولا إشكال، فإن "لو" قد ترد في مقام التمني؛ ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى:

﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(الشعراء: 102)، ولكن هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين، في ذلك خلاف، نص ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمني. قيل: وهو الصحيح (المرادي، 2008، 1295/3).

وذكر ابن عثيمين ما تفيدهُ "لو" في الحديثِ، فقال: هذا الحديث فيه إشكالات من جهة النحو أولًا: "لو" حرف شرط غير جازم ويدخل على الجملة الفعلية ولا يدخل على الجملة الاسمية، والذي أمامنا الآن جملة اسمية، فما الجواب؟

الجواب: أن الذي أمامنا ليست جملة اسمية، بل هي جملة فعلية، والدليل على ذلك فتح همزة "أن"؛ لأنَّها لو كانت جملة اسمية لوجب كسرها؛ إذن هي جملة فعلية، فما هو الفعل المقدر؟ لو ثبت أن أحدكم أو لو حصل أن أحدكم... ، ثُمَّ بيَّنَ أنَّ "لو" هذه شرطية، والغرض منها الحض على هذا العمل وقوله: "إذا أراد أن يأتي" يعني: أن يجامع ولكن اللغة العربية -لحسن أسلوبها- تكني عما يستحيا من ذكره؛ لما يدل عليه فبدل من أن يقول: لو أن أحدكم إذا أراد أن يجامع قال: "أن يأتي أهله" وليس المراد أن يأتي إلى البيت بل يأتي أهله في الجماع ولهذا يكني الله عن الجماع باللمس أو الملامسة وقوله" "أن يأتي أهله" أي: زوجه وسميت الزوجة أهلًا؛ لأن الإنسان يأهلها ويأوي إليها ويسكن إليها (ابن عثيمين، 2006، 556/4).

فبعدَ أنْ بيَّنَّا ما تفيدهُ "لو" من معانٍ وذلكَ بذكرِ أقوالِ الشرَّاحِ وعلماءِ اللغةِ يجدرُ بنا أن نشيرَ أنَّ القاريّ صرَّحَ بأنَّ "لو" في الحديثِ إمَّا أن تكونَ شرطيَّةً أو للتمني، ثُمَّ بيَّنَ أنَّ ابنَ حجرٍ أغربَ بقولهِ "لو" للتمني، فظاهرُ كلامِ القاريّ فيهِ لبسٌ اللهمَّ إلَّا إذا كان القاريّ يقصدُ أنَّ ابنَ حجرٍ أغربَ في تقديرهِ للجزاء.

واستنادًا إلى ما ذكرهُ العلماءُ من جوازِ مجيءِ "لو" للتمني؛ لذا فإنَّ ظاهرَ "لو" في الحديثِ يجوزُ فيها إفادةُ التمني؛ وذلكَ على تقديرِ أنَّ رسولَ اللهِ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلم، يتمنى منهم أن يطبّقوا ما يقولُ ليكسبوا الأجرَ والخيرَ بتطبيقِ سنَّتهِ، فرسولُ اللهِ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلم، هو الناصحُ الذي علمنا أنَّ الدينَ نصيحةٌ، وهو الذي يحبُّ لأمَّتهِ ما يحبُّ لنفسه؛ لذا فإنَّ قولَ ابنِ حجرٍ ليس فيهِ إغرابٌ، واللهُ تعالى أعلى وأعلم.

المسألةُ الخامسةُ: "الهمزةُ" بينَ الاستفهامِ والتقريرِ

تعرَّض القاري لحديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَشْتَكَيْتَ؟ فَقَالَ: " نَعَمْ". قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ، أَوْ عَيْنِ حَاسِدٍ اللَّهُ يَشْفِيكَ، بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ) (مسلم، د.ت، 1717/4، رقم 2186).

وتوقَّفَ لبيانِ ما أفادتهُ الهمزةُ الواردةُ في الحديثِ: (يَا مُحَمَّدُ، أَشْتَكَيْتَ؟)، وذكرَ القاريّ أنَّ الْهَمْزَةَ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَقِيلَ بِالْمَدِّ عَلَى إِثْبَاتِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَإِبْدَالِهَا أَلِفًا، وَقِيلَ بِحَذْفِ الِاسْتِفْهَامِ فَقَالَ (: " نَعَمْ) (القاريّ، 2002، 1027/3). وأشارَ القاريّ إلى أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ فقال: «الِاسْتِفْهَامُ الْمُقَدَّرُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ» (ابن حجر الهيتميّ، 2015، 424/5، رقم 1534).

وبيَّنَ القاريّ وجهَ الغرابةِ في قولِ ابنِ حجرٍ، فقال: « وَجْهُ غَرَابَتِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلتَّقْرِيرِ لَمَا احْتَاجَ إِلَى جَوَابٍ، ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِتْيَانِ جِبْرِيلَ إِلَيْهِ اطِّلَاعُهُ عَلَى مَا لَدَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ» (القاريّ، 2002، 1027/3).

وجاءَ قولُ أكثرِ شرَّاحِ الحديثِ موافقًا لقولِ القاريّ؛ إذ سنذكرُ قولَ ابنِ الملكِ في شرحِ المصابيحِ: « يا محمد! أشتكيت؟ " بفتح الهمزة للاستفهام وحذف همزة الوصل» (ابن الملك، 2012، 307/2).

وليسَ من نافلةِ القولِ أنْ أذكرَ أنَّ المالقيّ قدْ فرَّقَ بينَ الاستفهامِ والاستفهامِ التقريري في قوله: «والفرق بينه وبين الاستفهام "يقصد الاستفهام الحقيقي "أنَّ الاستفهام ممَّن لا يَعلم لمن يَعلم، أو يُتَوَهَّم منه العلمُ ليعلمَ، والتقرير ممَّن يَعْلم لمن يعلم لِيُثْبِتَهُ على فعله فيكون جزاءً، أو يتحقَّق أنَّه فعلَه عن قصدٍ... » (المالقيّ، د.ت، 136).

فبعدَ أنْ بيَّنَّا ما ذكرهُ القاريّ وما ذكرهُ شرَّاحُ الحديثِ في معنى الهمزةِ في الحديثِ الشريفِ هل هي للاستفهامِ أم للتقريرِ، نعودُ الآنَ إلى أصلِ المسألةِ لنرى هل ما رآهُ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في قولهِ أنَّ الاستفهامَ المقدرِ للتقريرِ صحيحٌ أم لا.

والظاهرُ أنَّ الهمزةَ للاستفهامِ الحقيقيّ لأنَّ الاستفهامَ يخرجُ من الذي لا يعلم ويحتاجُ استفهامهُ إلى جوابٍ، وفي الحديثِ الشريفِ جبريلُ عليهِ السلامُ "السائل" لا يعلمُ بشكوى رسولِ اللهِ لذلكَ أجابهُ الرسولُ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، بقوله: نعم.

أمَّا التقريرُ فهو حملُ جبريل عليه السلام النبيّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على الإقرارِ بشكواه، وهذا من وجهةِ نظري بعيدٌ عن معنى الحديثِ الشريفِ؛ لذلكَ فإنَّ ما ذهبَ إليهِ القاريّ من أنَّ ابنَ حجرٍ الهيتميّ أغربَ في جعلِ الهمزةِ للتقريرِ صحيحٌ، واللهُ أعلى وأجلُ.

الخاتمة:

توصل البحثُ إلى نتائجَ يمكنُ الإشارةُ إليها بالآتي:

- بيَّنتِ الدراسةُ أنَّ القاريّ في كتابهِ مرقاةُ المفاتيحِ شرحُ مشكاةِ المصابيحِ أكثرَ من تغريبهِ لابنِ حجرٍ الهيتميّ، فتارةً في بعضِ المسائلِ يذكرُ رأيهُ ثُمَّ يُبيّنُ ما أغربهُ ابنُ حجرٍ، وتارةً أُخرى يُصرّحُ بقولِ الإغرابِ دونَ ذكرِ رأيهِ.
- أشارتِ الدراسةُ إلى أنَّ القاريّ لم يكنْ محقًّا في كلِّ المسائلِ التي بيَّنَ فيها إغرابُ ابنِ حجرٍ الهيتميّ، فهناكَ مسائلُ لم يغربْ فيها ابنُ حجرٍ على ما بيَّنا من تفصيلٍ في المسائلِ.
- وضَّحتِ الدراسةُ أنَّ القاريّ كانَ في أكثرِ آرائهِ ناقلًا لمن سبقهُ من العلماءِ كالعينيّ والطيبيّ وغيرهم.
- توصلتِ الدراسةُ أنَّ كلمةَ "أغرب" التي استعملها القاريّ يدورُ معناها في المعاجمِ حولَ البعدِ، والتنحي، والغموض في الكلامِ؛ أي أنَّها لا تكونُ كلمةً صريحةً دالةً على تخطئةِ التوجيهِ إنَّما تدلُّ على أنَّ التوجيهَ بعيدٌ أو غامضٌ.

المصادروالمراجع

البخاري، م. (2001). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلم وأيامه*. دار طوق النجاة.

القاريّ، ع. (2002). *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. لبنان: دار الفكر.

ابن حجر الهيتميّ، أ. (2015). *فتح الإله في شرح المشكاة*. (ط1). دار الكتب العلمية.

الطيبيّ، ش. (1997). *شرح الطيبيّ على مشكاة المصابيح المسمى بإالكاشف عن حقائق السنن)*. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

العيني، م. (د.ت). *عمدة القاريّ شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

القسطلاني، أ. (1905). *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*. (ط7). مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

الأزهري، خ. (2000). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. (ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

النووي، م. (1972). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. (ط2). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. (ط3). مكتبة الخانجي.

المبرد، م. (د.ت). *المقتضب*. بيروت: عالم الكتب.

ابن يعيش، ي. (2001). *شرح المفصل للزمخشريّ*. (ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي، ع. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. مصر: المكتبة التوفيقية.

الإمام أحمد، أ. (2001). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. (ط1). مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، م. (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. (ط1). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1.

المرادي، ب. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني*. (ط1). لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، ع. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (ط6). دمشق: دار الفكر.

أبو حيان، م. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الصائغ، م. (2004). *اللمحة في شرح الملحة*. (ط1). المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

السبكي، م. (1934). *المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود*. (ط1). مصر: مطبعة الإستقامة.

المباركفوري، ع. (1984). *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. (ط3). إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند.

الوَلَّوي، م. (1996). *ذخيرة العقبى في شرح المجتبى*. (ط1). دار المعراج الدولية للنشر.

شهاب الدين الأندلسي، أ. (2001). *الحدود في علم النحو*. (ط112). الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

القُوجَوي، م. (1995). *شرح قواعد الإعراب*. (ط1). لبنان: دار الفكر المعاصر، سوريا: دار الفكر.

أبو داود، س. (د.ت). *سنن أبي داود*. لبنان: المكتبة العصرية.

ابن جني، ع. (د.ت). *اللمع في العربية*. الكويت: دار الكتب الثقافية.

ابن الأثير، م. (1999). *البديع في علم العربية*. (ط1). السعودية: جامعة أم القرى.

ابن الحاجب، ج. (2010). *الكافية في علم النحو*. (ط1). القاهرة: مكتبة الآداب.

الكوراني، أ. (2008). *الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري*. (ط1). لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الزمخشريّ، م. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. (ط1). بيروت: مكتبة الهلال.

ابن عثيمين، م. (2006). *فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام*. (ط1). أم إسراء بنت عرفة بيومي.

ابن المَلك، م. (2012). *شرح مصابيح السنة للإمام البغوي. (ط1)*. إدارة الثقافة الإسلامية.

الحسيني، ا. (2021). *رسالة ماجستير في كلمة "حتى"*، تحقيق: الدكتور هشام السعيد البلتاجي، جامعة الأزهر، دار الكتب المصرية.

References

Al-Bukhari, M. (2001). *Al-masnad Al-Saheeh collection, a brief summary of the matters of the messenger of Allah (peace and blessings of Allah be upon him) and his days*. Dar Touq al-Najat.

Al-Qari, A. (2002). *Mirqat al-Mafatih Sharh Mishkat al-Masabih*. Lebanon: Dar al-Fikr, Beirut.

Al-Tibi, Sh. (1997). *Al-Tibi's Commentary on Mishkat al-Masabih, entitled (The Revealer of the Truths of the Sunan)*. Saudi Arabia: Maktabat Nizar Mustafa al-Baz.

Al-'Ayni, M. (n.d.). *The Principal Commentary on Sahih Al-Bukhari*. Beirut

Al-Qastalani, A. (1905). The Guidance of the Traveler: A Commentary on Sahih Al-Bukhari. (7th ed.). Egypt: Al-Matba'ah al-Kubra al-Amiriyya.

Al-Azhari, Kh. (2000). *The Commentary of al-Tasrih on al-Tawdih, or the Explicit Statement of the Contents of al-Tawdih in Grammar*. (1st ed.). Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Nawawi, M. (1972). *Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bn al-Hajjaj*. (2nd ed.). Lebanon: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Sibawayh, A. (1988). *The book*. (3rd ed.). Maktabat al-Khanji.

Al-Mubarrad, M. (n.d.). *The Abridged*. Lebanon: 'Alam al-Kutub.

Ibn Ya'ish, Y. (2001). Sharh al-Mufassal by-Zamakhshari. (1st ed.). Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Suyuti, A. (n.d.). *Hama' Al-Hawami' in the Explanation of Jami'*. Egypt: The Tawfiqiyyah Library.

Imam Ahmad, A. (2001). *The Musnad of Imam Ahmad ibn Hanba*l. Al-Risala Foundation.

Ibn Malik, M. (1990). *Explain the Facilitation of the Benefits*. (1st ed.). Distribution and Advertising.

Al-Muradi, B. (1992). *Al-Janna Al-Dani in the Letters of Meanings*. (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Hisham, A. (1985). The Sufficient Guide for the Eloquent on the Books of Syntax. (6th ed.). Damascus: Dar al-Fikr.

Abu Hayyan, M. (1998). The Extraction of the Sections from Lisan al-Arab by Abu Hayyan Al-Andalusi. (1st ed.). Cairo: Al-Khanji library.

Ibn al-Sa'igh, M. (2004). *Al-Lamha: An Explanation of Al-Mulha*. (1st ed.). Saudi Arabia.

Al-Subki, M. (1934). The Sweet Flowing Fountain: A Commentary on the Sunan of Imam Abu Dawood. (1st ed.). Egypt: Al-Istiqaamah library.

Al-Mubarakfuri, A. (1984). *The Stairway of Keys: A Commentary on Mishkat al-Masabih , Directorate of Scientific Research, Da'wah, and Ifta'*. (3rd ed.). India: Al-Salafiyyah University.

Al-Walawi, M. (1996). T*he Provision of the Hereafter: A Commentary on al-Mujtaba*. (1st ed.). Al-Mi'raj International House for Publishing.

Shehab al-Din al-Andalusi, A. (2001). The Limits in the Science of Grammar. (12th ed.). The Islamic University of Medina.

Al-Qujawi, M. (1995). Commentary on the Rules of Declension. (1st ed.). Lebanon: Dar al-Fikr al-Mu'asir, Syria: Dar al-Fikr.

Al-Fayyumi, A. (n.d.). *The Illuminating Lamp: On the Rare Words in al-Sharh al-Kabir*. Beirut: The Scientific Library.

Abu Dawud, S. (n.d.). *The Sunan of Abu Dawud*. Beirut: Al-'Asriyyah library.

Ibn Jinni, A. (n.d.). *The Glimpses in Arabic*. Kuwait: Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah.

Ibn al-Athir, M. (1999). *The Badi' (Eloquence) in the Science of Arabic*. Saudi Arabia: Al-Qura university.

Ibn al-Hajib, J. (2010). *The Sufficient (Book) in the Science of Grammar*. Cairo: Al-Adab library.

Al-Kurani, A. (2008). *The Ever-flowing Spring to the Gardens of the Hadiths of al-Bukhari*. (1st ed.). Lebanon: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Al-Zamakhshari, M. (1993). *The Detailed (Book) in the Art of Declension*. (1st ed.). Beirut: Al-Hilal library.

Ibn 'Uthaymin, M. (2006). The Opening by the Possessor of Majesty and Honor: A Commentary on Bulugh al-Maram. (1st ed.). Umm Isra' bint 'Arafa Bayyumi.

Ibn al-Malik, M. (2012). Commentary on Masabih al-Sunnah by Imam al-Baghawi. (1st ed.). Idarat al-Thaqafa al-Islamiyyah.

Master's Thesis on the word “Hatta” (2021). by Al-Mawla Muhammad bin Kamal al-Din bin Hamza al-Husseini (d. 1085), edited by: Dr. Hisham al-Saeed al-Baltaji, Al-Azhar University, Dar al-Kutub al-Misriyyah.